العلاقات العراقية – السعودية بعد عام 2003

أ.م.د منى حسين عبيد
جامعة بغداد - مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

الخلاصة

شهدت العلاقات العراقية – السعودية وعلى مر العقود حالة من التقارب , الا ان هذا التقارب كان مؤقتاً ومرحلياً ولم يستطع التغلب على الخلافات التي شكلت لب العلاقات العراقية – السعودية .

وبعد عام 2003 أخذت العلاقات العراقية – السعودية بالتدهور مع الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق بعد عام 2003 ولاسيما حكومة نوري المالكي التي وصلت فيها العلاقات حد التراشق بالاتهامات المتبادلة بين الطرفين.

ومن أجل الارتقاء بعلاقة البلدين لابد من اشاعة ثقافة الاعتدال والوسطية وخصوصا في مجال الدين وحث المؤسسة الدينية على الانفتاح على المذاهب الاخرى . والاعتراف بجميع المذاهب كمقدمة لمحاربة ثقافة التطرف والتكفير والقضاء على المنظمات الارهابية التي تتخذ الدين غطاء لها مثل منظمة القاعدة وغيرها من التنظيمات الارهابية.

كما ان على الحكومتين العراقية والسعودية السعي الى بناء علاقات متميزة يمثل التواصل فيها لبنات الركيزة الاساسية لها . فضلاً عن تطوير العلاقات الاقتصادية بالشكل الذي يرتقي الى مستوى المسؤولية بين البلدين.

Iraqi-Saudi Relations After 2003

Assis.Prof.Dr. Muna Hussain Obaid
Baghdad University - Center of Strategic and International Studies

Abstract

Iraqi-Saudi Relations have witnessed a state of rapprochement over decades. However, this rapprochement was temporary and could not overcome the differences that formed the core of Iraqi-Saudi relations after 2003, relations between Iraq and Saudi Arabia deteriorated with the Iraqi governments that followed the rule of Iraq after 2003, especially the government of Nuri Al-Maliki in which relations reached the end of mutual accusations between the two parties. In order to promote the relationship between the two countries, a culture of moderation has to be propagated especially in the field of religion and the religious institution should be encouraged to open up to other sects and to recognize all sects as prelude to combating the culture of extremism and atonement and eliminating terrorist organization that take cover of religion such as Al-Qaeda and other terrorist organizations. The Iraqi and Saudi governments should also strive to build excellent relations in which communications is the cornerstone for them. As well as the development of economic relations in a manner that rises to the level of responsibility between the two countries.

المقدمة

تشكل العلاقات العراقية – السعودية محوراً مهماً من محاور العلاقات الاقليمية , ولاسيما ان البلدين يعدان اكبر بلدين في المشرق العربي ويجمعهما جوار جغرافي لم يستطع أن يتغلب على الخلاف السياسي والايديولوجي الذي طغى على علاقة البلدين.

ولا يمكن انكار أن العلاقات بين الطرفين شهدت على مر العقود حالة من التقارب , الإ أن هذا التقارب كان مؤقتاً ومرحلياً ولم يستطع التغلب على الخلافات التي شكلت لب العلاقات العراقية – السعودية .

فقد شهدت العلاقات بين الطرفين تحسناً نسبياً في بعض المراحل التاريخية , ولكن هذا التحسن لم يرتق لمستوى انشاء علاقات استراتيجية تربط كلا البلدين , فمنذ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام 1921 اتسمت العلاقات بالشك والريبة وعدم الاستقرار , كما ساءت تلك العلاقات على أثر قيام ثورة 14 تموز 1958 , وتصاعد حدة التوتر في العلاقات خلال مرحلة الستينيات عندما طالب العراق بضم الكويت عام 1960 , وبرزت بشكل واضح الخلافات بين البلدين ,على أثر تنامي قدرات العراق العسكرية خلال حقبة السبعينيات , أخذت العلاقات خلال حقبة الثمانينيات طابعاً مختلفاً فعلى الرغم من أن السعودية قد أعلنت الحياد رسمياً في هذه الحرب, الإ أن السعودية قد دعمت العراق في حربه دبلوماسياً ومالياً واعلامياً .

وخلال حرب الخليج الثانية وصلت العلاقات العراقية – السعودية الى قمة التدهور وأصبح أمر طبيعيا أن تقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وكذلك كافة أشكال العلاقات الأخرى .

وبعد عام 2003 أخذت العلاقات العراقية – السعودية مساراً سلبيا فقد أخذ الكثير من الارهابيين السعوديين بالتدفق الى الاراضي العراقية تحت ذريعة مقاومة الاحتلال الامريكي , الى جانب تدهور علاقتها مع الحكومات العراقية التي تعاقبت على حكم العراق بعد عام 2003 ولاسيما حكومة نوري المالكي التي وصلت فيها العلاقات حد التراشق بالاتهامات المتبادلة بين الطرفين .

ونظراً لطبيعة العلاقات التي ربطت البلدين وما آلت اليه تلك العلاقات من اشكاليات فقد ارتأت الدراسة تتبع تلك العلاقات منذ نشأتها وحتى التغير الذي شهده العراق بعد عام 2003 .

وقد تم أعتماد المنهج الوصفي لوصف طبيعة العلاقات العراقية – السعودية فضلا عن اعتماد المنهج المقارن وذلك من أجل مقارنة سياسات حكومات كلا البلدين تجاه القضايا التي كانت محط خلاف كلا البلدين ،ولأهمية الموضوع ينظر الخارطة التي توضح موقع كلا البلدين.

(*) نقلا عن الموقع:https://www.google.iq

اولا:-واقع العلاقات العراقية – السعودية قبل العام 2003

1- خلفية تاريخية للعلاقات العراقية – السعودية

أن أي تحليل للعلاقات العراقية – السعودية إنما يتطلب فهم طبيعة تلك العلاقات وجذورها التاريخية وسلوك طرفيها تجاه الأخر[1] .

فمنذ نشوء الدولة العراقية الحديثة عام 1921 سادت روح الشك والريبة والعداء العلاقات بين البلدين لإسباب عدة , منها قيام حكومة ملكية في العراق بقيادة ملك هاشمي هو الملك فيصل الاول(1921-1933) وكانت عائلته قد دخلت في صراع مرير مع ال سعود الذين حاولوا السيطرة على الحجاز واستطاعوا اسقاط حكم الشريف حسين بن علي وإنهاء حكم العائلة الهاشمية في الحجاز, ومن ثم السيطرة على أنحاء شبه الجزيرة العربية كافة [2].

وقد زادت العلاقات سوءاً بعد قيام ((حركة الاخوان)) الوهابية بغارات على العشائر والمدن العراقية الجنوبية , اذ كانت القوات البريطانية آنذاك تتصدى لتلك الغارات التي استفحلت واصبحت تهدد أمن العراق ومواطنيه [3] .وقد حاول البلدان فيما بعد حل بعض المشاكل العالقة بينهما من خلال عقد بعض الاتفاقيات مثل معاهدة المحمرة عام 1922 وبروتوكول العقير الملحق بها لتنظيم العلاقات التجارية بين البلدين وحقوق الرعي بين القبائل القاطنة على الحدود المشتركة بينهما [4] .

كما وقع كل من الملك فيصل الاول والملك عبد العزيز بن سعود (1902 – 1953) في 24 شباط 1930 معاهدة صداقة , نتج عنها تبادل التمثيل الدبلوماسي . وتنظيم الحدود والتعهد بمنع الاعتداء بين العشائر , واعقبها في نيسان عام 1936 توقيع الدولتين على معاهدة الاخوة العربية والتحالف , وكانت ذات طابع دفاعي مشترك , وفي أيار عام 1938 عقدت معاهدة ثالثة بينهما تتعلق بتبعية العشائر بينهما وكذلك تنظيم شؤون الرعي وموارد المياه [5].

وعلى الرغم من، أن هذه الاتفاقيات لم تصل بمستوى العلاقات بين البلدين الى الحد الطبيعي الذي يتناسب والروابط التاريخية والاجتماعية بينهما , الإ أن عقد الاربعينيات من القرن الماضي شهد بوادر تحسن في العلاقات بين البلدين فقد تمت عدة زيارات رسمية بينهما , أهمها زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الى المملكة العربية السعودية في نيسان عام 1940 , والتي تم خلالها التوقيع على عدة اتفاقيات[6].

من جانب أخر، فقد استمر التنافس بين البلدين على الهيمنة على الوضع السياسي في منطقة المشرق العربي لاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والوضع في سوريا ولبنان رغم التنسيق الذي كان كل من العراق والسعودية بحاجة اليه احياناً لاسيما عندما يتعلق الأمر بمسائل مصيرية في المنطقة مثل انشاء جامعة الدول العربية في العام 1945 التي كان العراق والسعودية من أعضائها المؤسسين، أو بالنسبة للحرب العربية الاسرائيلية في العام 1948 التي أشتركت فيها كلتا الدولتين رغم ان مشاركة السعودية كانت رمزية اكثر منها حقيقية كما برز التنسيق ايضاً فيما يتعلق بالعدوان الثلاثي على مصر 1956 الذي ادانته الدولتان ايضاً[7].

كان توقيع حلف بغداد عام 1955 سبباً في توتر العلاقات بين البلدين وبخاصه بعد وصف السعودية العراق بأنه "حلقة ضمن حلقات المخططات الاستعمارية في المنطقة ".

اذ أعلن ولي العهد السعودي الامير فيصل بن عبد العزيز (1964-1975) عن معارضته لدخول العراق الحلف مع تركيا قائلاً :" انني اعتقد ان هذا الحلف ما هو الا بداية وليس نهاية ، وسبب هدم كيان البلاد العربية" واضاف قائلاً :" انني أرجو أن لايسير العراق في طريق منفرد ... ولا أعتقد أنه في حال خروج العراق على المجموعة العربية يعتبر أننا السبب في خروجه ، بل سيكون وحده السبب... بسبب انفراده بسياسته"[8] .

ويبدو أن التصريح هو تلميح لإخراج العراق من الجامعة العربية في حالة استمراره في مشاريعه، ولاشك أن الموقف السعودي هذا جاء انسجاماً مع سياسته التقليدية المعادية للهاشميين[9].

لكن محاولات التقارب بين البلدين عادت بعد فترة وجيزة بهدف عزل مصر بعد تبنيها للنهج القومي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (1954-1970) ،ويبدو ان هذا التقارب كان برعاية امريكية لذلك قام العاهل السعودي الملك سعود بن عبد العزيز (1953-1964) ،بزيارة الى بغداد في ايار عام 1957 أعقبها زيارة الملك فيصل الثاني (1939-1958)، ملك العراق الى السعودية في تشرين الثاني من العام نفسه , وقد صرح الملك سعود بن عبد العزيز خلال تلك الزيارة بفائدة حلف بغداد للعراق في تغيير مفاجئ في سياسة المملكة تجاه الحلف[10] .

وعندما حدثت ثورة 14 تموز 1958في العراق وجهت السعودية نداء رسميا الى واشنطن طلبت فيه من الولايات المتحدة الامريكية التدخل للحفاظ على انظمة حلفائهم العرب ، حيث ذكر الملك سعود أن السعودية قد تضطر- اذا لم يقع التدخل الغربي- الى تقبل طموحات عبد الناصر . وفي هذا القول تلميح ضمني الى أن الملك سعود قد يعيد ترتيب سياساته الخارجية الاقليمية والعالمية . بيد أن كلام الملك سعود هذا لم يكن اكثر من مناوره سياسية قصد فيها تفعيل التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة الامريكية في العراق , لغرض القضاء على الثورة[*] بعدها اول الغيث في بداية سقوط الانظمة الملكية ،ولاسيما أن تلك الفترة شهدت نشاطاً اعلامياً قوياً من قبل مصر ينادي بضرورة القضاء على الأنظمة(الرجعية)[11] .

الإ أن تحسناً طراء على العلاقات بسبب توسط السعودية بين العراق والاردن لحل الازمة التي حدثت بينهما نتيجة الانقلاب العسكري . الإ أن السعودية سرعان ما عادت وغيرت موقفها بسبب تزايد المد الشيوعي في العراق ابتداءً من عام 1959 ثم تصاعد التوتر بين البلدين بعد تأييد السعودية للكويت ضد المطالب العراقية بضمها في العام 1960[12].

اذ كانت السعودية من بين أهم الدول التي وقفت بالضد من هذه المطالبة وارسلت قوات سعودية (تحت علم الجامعة العربية) لحماية الكويت ، وادى ذلك الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والسعودية كما أدت الاختلافات الايديولوجية دوراً مهما في الفتور الذي شهدته العلاقات بين البلدين طيلة عقود الستينيات ذلك ان النظام السعودي عرف بطبيعته الملكية المحافظة في حين كان النظام العراقي بعد عام 1963 رغم التغييرات التي طرأت عليه قومياً ثورياً اقرب الى مصر الناصريه منه الى السعودية والدول الخليجية الأخرى .

لذلك فقد أحتضن العراق في الستينيات وبداية السبعينيات المجموعات الثورية السعودية التي كانت تحاول تغيير النظام السياسي في السعودية[13].لكن الخلافات العراقية – السعودية برزت بشكل واضح على أثر تنامي قدرات العراق العسكرية بعد الاسلحة التي حصل عليه من الاتحاد السوفيتي عام 1972[14].

كذلك لتوجهات العراق القومية التي بدأت تأخذ صداها بين ابناء الخليج , وهذا ما بدا واضحاً عندما بعث الرئيس الاسبق أحمد حسن البكر(1968-1979) في 11 تشرين الاول 1973 رسائل الى الملوك والرؤساء العرب , على أثر حرب اكتوبر

عام 1973 , وخرجت الصحف العراقية في اليوم التالي بمضامين تلك الرسائل في عناوين بارزة بينما اكتفت بأشارة صغيرة الى الرسالة الموجهة الى العاهل السعودي ، وفي اليوم نفسه نشرت صحيفة الثورة على صفحاتها الاولى مقالاً بعنوان (الاموال العربية تساهم في صنع طائرات الفانتوم الامريكية) في اشارة الى دول الخليج , ومما زاد التوتر بين العراق ودول الخليج ما حصل في اجتماع الدول العربية المنتجة للنفط يوم 17 تشرين الاول 1973 في الكويت , حيث كان العراق قد تقدم بمشروع في هذا الاجتماع يقتضي بتأميم حصص الشركات الامريكية , الا ان المشروع واجه رفضاً قاطعاً من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة واكتفى المجتمعون بخفض انتاجهما من البترول وايقاف تصديره للدول التي تساند (اسرائيل)[15].

وخلال تلك المدة طرأت تغييرات على السياسة الخارجية السعودية بعد اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز في نيسان 1975 , فقد أتجهت العلاقات بين البلدين الى اجواء التفاهم والوفاق في العديد من المجالات , لذا اتجهت السعودية في التوسط بين العراق وسوريا عند قيام الاخيرة بقطع مياه نهر الفرات في العراق اوائل العام 1975 , بالمقابل فان العراق اوقف انتقاداته العنيفة للسياسة السعودية , كما تم في نيسان 1975 التوقيع على اتفاقية تثبت الدعامات النهائية للحدود بموجب ما نصت عليه الاتفاقيات السابقة بين البلدين .

وخلال المدة (1975 – 1978) تعددت زيارات المسؤولين بين البلدين , لتتوسع بعد تسلم الملك خالد بن عبد العزيز (1975 – 1982) عرش السعودية , فقد أتسمت سياسة السعودية في عهده بالانفتاح على العراق [16] .وفي العام 1975 تحسنت العلاقات بعض الشيء فقام المسؤولون في كلا البلدين بزيارات متبادلة ادت الى تحسين العلاقات بين البلدين نسبياً [17].أخذ التعاون بين العراق والسعودية يتصاعد باستمرار وبلغ التنسيق ووحدة المواقف اعلى مراحله في القمم العربية , وتحديداً في القمة العربية التي عقدت في بغداد في العام 1978 والتي قررت عزل مصر ووقف العلاقات معها بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات الى القدس في العام 1977 وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 , حتى بات المحور العراقي السعودي اقوى المحاور في النظام الاقليمي العربي وهو الذي يحرك بقية الدول العربية الاخرى فيما يتعلق بالصراع العربي (الاسرائيلي)[18].

2- الموقف السعودي من حربي الخليج الاولى والثانية

تعد حرب الخليج الاولى في جوهرها شكلاً من اشكال الصراعات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام الاقليمي الشرق اوسطي وانها وقعت في منطقة شديدة الحساسية وذات علاقة مباشرة بتوجهات القوى الكبرى واهتماماتها ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية فأن الموقف الدولي والاقليمي منها اتخذ اشكالاً ومناحي عدة من دولة الى اخرى تبعاً لحجم وتغير المصالح , والسعودية هي احدى الدول التي وظفت هذه الحرب من أجل خدمة مصالحها ودورها الاقليمي في المنطقة [19] .

فحين أندلعت الحرب العراقية - الايرانية لم تبد السعودية ميلاً لأي من الطرفين لان تزايد النفوذ السياسي أو القدرة العسكرية لأي من الطرفين , لأبد ان يترتب عليه انحسار مماثل في مكانة المملكة ونفوذها وهي تطمح في أن يكون لها الثقل الاكبر في توجيه السياسات الاقليمية في منطقة الخليج التي تشكل مجالاً حيوياً لأمنها واستقرارها [20] .

وعلى الرغم من، ان السعودية قد أعلنت الحياد رسمياً في هذه الحرب [21] , الإ أن السعودية قد دعمت العراق في حربه دبلوماسياً ومالياً واعلامياً , حيث ان الحرب مثلت فرصة مهمة لاحتواء الثورة الاسلامية في ايران[22] .وبدأ التحول في السياسة الخارجية السعودية على نحو فرض الهيمنة على شبه الجزيرة العربية (الكويت , البحرين , الامارات , قطر , عمان) في محاولة لخلق ثقلاً يمكنها من مواجهة كل من العراق و ايران .

وتجسد هذا التوجه في تأسيس مجلس التعاون الخليجي في العام 1981 , وعلى الرغم من المشتركات العديدة بين العراق وتلك الدول اذ يتشارك العراق في العديد من التنظيمات الخليجية التي سبقت قيام المجلس , الإ أن العراق لم يضم الى تلك المنظمة , فكانت وجهة النظر السعودية هي ان العراق يختلف في البنية السياسية والاجتماعية عنها في دول المنظمة الست , فالسعودية لم تكن تطمئن للنظام العراقي وخاصة بعد ان وصل حزب البعث الى السلطة عقب انقلاب 8 شباط 1963 , وبدأ احتضان الحركات السعودية المعارضة للنظام السعودي [23] .

وبعد تطور العمليات العسكرية في صالح ايران منذ منتصف عام 1982 بدأت المملكة تتخذ مواقف اكثر وضوح وايجابية من تلك الحرب ويتضح ذلك من خلال تصريح الأمير نايف بن عبد العزيز حينما ذكر قائلاً : " بأن الصراع مع ايران ليس مجرد حرب قائمة بين العراق و ايران , انما هي اطماع هدفها السيطرة على الجانب العربي المقابل للشاطئ الايراني , بدءاً بالبحرين وانتهاءاً بكل دول المنطقة من أجل خلق نظم موالية له ".

وأخذت السعودية مواقف أبعد من تلك عندما اقدمت على تبني قرار يدين ايران في ايار 1984 في أجتماع غير اعتيادي لجامعة الدول العربية بسبب احتلال ايران لجزيرة مجنون العراقية في شباط 1984 , فضلاً عن أتخاذها مواقف متشددة ضد ايران بعد تكثيف هجماتها ضد السفن والناقلات السعودية والكويتية [24].

وفي الواقع، أن الموقف السعودي لا يعبر عن انحياز مطلق للعراق بل يكشف عن النيات السعودية التي لم تتغير حيال ايران والعراق بالتعامل معها كقوتين متنافستين على الزعامة في الخليج , اذ يغدو بالامكان القول بأنها تستخدم كلا الطرفين لاضعاف الأخر , ففي مقابلة مع وزير الدفاع السعودي السابق (سلطان بن عبد العزيز) ذكر قائلاً :" اذا هزم العراق فأن جميع معطيات المنطقة ستنقلب رأساً على عقب... لن نسمح بهزيمة العراق ولابهزيمة ايران "[25] .

وفي العام 1986 وفي أعقاب الاحتلال الايراني لجزيرة الفاو وتهديد ايران بعملية فصل البصرة عن باقي العراق , تكونت قناعة لدى قادة مجلس التعاون ((بان ايران لن توقف الحرب , وان التركيز يجب ان يكون مع الاطراف العربية التي تدعم

ايران لايقاف هذا النزيف)) , جاءت زيارة بعض كبار المسؤولين من دول الخليج الى دمشق وليبيا في محاولة لاقناع ايران بالاستجابة لجهود السلام , ومنها محاولات الملك فهد ملك العربية السعودية , والامير عبد الله بن عبد العزيز (2005-2015) ولي عهد العربية السعودية أنذاك, والشيخ زايد بن سلطان ال نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة (1971-2004), فضلا عن جهود مجلس التعاون من خلال اللجنة السباعية العربية لمتابعة تطورات الحرب , ومن خلال حركة عدم الانحياز , وفي الجمعية العامة للامم المتحدة ايضا لوضع نهاية لتلك الحرب [26].

ونتيجة لاحتلال الفاو فقد أزدادت الاضطرابات السياسية بين ايران والسعودية , أذ تفجرت بشكل مثير عندما أندلعت مظاهرة كبيرة في شهر اب 1987 تصدت لها قوات سعودية , وقد أدت تلك الحادثة الى موت واصابة عدد من الحجاج الايرانيين ومن القوات السعودية أيضا, لقد نجم عن تلك الحادثة مواجهة سياسية عنيفة بين البلدين .

ويبدو ان موسم الحج كان يمثل فرصة للسلطات الايرانية للتعبير عن أيديولوجيتها السياسية التي تتعارض مع السياسة السعودية [27].

أخذت السعودية بالتقرب اكثر من العراق وعملت على مساعدته بوسائل متعددة اولها امداد العراق بمبالغ مالية على شكل قروض وهبات لجعله قادراً على الاستمرار في الحرب وثانيا بيع النفط السعودي لصالح العراق والثالثة اقامة خط لتصدير النفط من حقول البصرة الى ميناء ينبع السعودي على البحر الاحمر , كما ساهمت وسائل اعلامها بشكل واسع في تأييد المواقف العراقية , وبلغ قيمة المساعدات المالية التي قدمتها السعودية الى العراق حوالي 25 مليار دولار[28] .

وبعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية عام 1988 استمر التعاون بين البلدين في اقصى مستوياته وتوج بالزيارة التي قام بها الملك فهد بن عبد العزيز الى العراق في 23 مارس 1989 التي تعد الاولى من نوعها بعد نجاح ثورة 1958 في العراق والتي تم فيها التوقيع على اتفاقية رسم الحدود بين البلدين واتفاقية عدم التدخل في الشؤون الداخلية ويمكن القول أن توقيع تلك الاتفاقيات كان يعكس عدم ثقة السعودية في العراق من جهة ومحاولة العراق لطمأنه السعودية من جهة أخرى والتي شعرت ان انشاء (مجلس التعاون العربي) في شباط 1989 (بين العراق و مصر و الاردن و اليمن) كان محاولة لعزل السعودية وتطويقها من شمالها وجنوبها ولذلك سعى العراق الى طمأنة السعودية بان لا خطر على أمنها من جانب العراق [29].

وبعد الاجتياح العراقي للكويت في أب 1990 وقفت المملكة العربية السعودية الى جانب الكويت واحتضنت العائلة المالكة الكويتية على اراضيها واستقبلت الكثير من الكويتيين الفارين من النظام العراقي السابق ووافقت السعودية على استقرار قوات التحالف الدولية في منطقة حفر الباطن في السعودية على الحدود الكويتية في مقدمة لإخراج القوات العراقية من الكويت , وفي مقابل ذلك اطلق النظام العراقي دعوة الجهاد لإنقاذ مكة وقبر الرسول (ﷺ) من الاحتلال الاجنبي , وردت المملكة العربية السعودية على ذلك بإصدار فتاوي تقر بالسماح للقوات الاجنبية للدفاع عن البلاد ودعوة القوات الاجنبية للحفاظ على المملكة لعدم وجود قوات اسلامية كافية [30].

وازاء ذلك وصلت العلاقات العراقية – السعودية الى قمة تدهورها وأصبح امراً طبيعياً ان تقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وكذلك كافة اشكال العلاقات الاخرى فقد اشتركت السعودية في الحرب على العراق بشكل مباشر وعن طريق تقديم الاراضي والتسهيلات اللوجستية للدول المتحالفة ضد العراق [31].

ولأبد من الاشارة هنا الى ان الولايات المتحدة الامريكية أستخدمت التهديد العراقي المزعوم لدول الخليج لدعم وجودها في السعودية , وهناك امثلة عدة على ذلك منها ما حصل في تشرين الاول / اكتوبر 1994 , عندما زعمت الولايات المتحدة ان العراق دفع بوحدات عسكرية تجاه الحدود مع المملكة العربية السعودية والكويت ما أتاح للولايات المتحدة نشر قواتها في القواعد العسكرية في السعودية كرد فعل على التهديد العراقي المزعوم [32].

وعلى الرغم من، الموقف السعودي تجاه العراق الإ أنه لوحظ ان السعودية أخذت ابتداءً من العام 1995 تخفف من تشددها فيما يتعلق بالعراق ورغم عدم اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الإ أن العلاقات الاقتصادية بدأت بالتحسن فقد قام العراق باستيراد انواع متعددة من البضائع من السعودية طبقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء الذي طبقته الامم المتحدة منذ عام 1996 بل ان المملكة أخذت تعامل الحجاج العراقيين معاملة خاصة بسبب اوضاعهم الاقتصادية السيئة حتى أن الملك فهد بن عبد العزيز عرض أن يقوم شخصيا بدفع نفقات الحجاج الذين لم يستطيعوا دخول الاراضي السعودية في العام 1998 الإ أن العراق رفض هذا العرض واعاد الحجاج [33]. وقد عملت المملكة العربية السعودية منذ العام 2000 على انتهاج سياسة (اعادة تأهيل) العراق للعودة للصف العربي , فقد أعلن وزير الدفاع والطيران الامير سلطان بن عبد العزيز على استعداد السعودية لنسيان الماضي والترحيب بعودة العراق للصف العربي وان بلاده ليس لديها شيء ضد العراق وعلى أثر ذلك برز شكل من اشكال الصداقة والتعاون في المنتديات العربية والاقليمية بين العراق والسعودية واعلنت الأخيرة في آيار 2002 ان بإمكان رجال الاعمال السعوديين استئناف نشاطاتهم التجارية مع العراق ويتبع ذلك التوقيع على اتفاقية مع العراق لاعادة فتح مركز عرعر الحدودي [*].

وتجد الاشارة هنا الى أن أبرز العوامل التي ساعدت على تسريع التقارب بين العراق والسعودية في تلك المدة هو الحرب الامريكية على الارهاب منذ عام 2001 والشكوك والعداوة الامريكية المتنامية ضد السعودية التي كانت تعد قبل ذلك حليفة اساسية للولايات المتحدة الامريكية في وسط منطقة معادية [34].

ثانيا :- العلاقات العراقية - السعودية بعد العام 2003.

1- العلاقات العراقية - السعودية في ظل الاحتلال الامريكي

كانت السعودية تعاني من اضطراب في الموقف السياسي ازاء العدوان الامريكي على العراق , فصناع القرار في الرياض كانوا يخشون من الرأي العام العربي والاسلامي في حال السماح لامريكا باستخدام الإراضي السعودية لغزو العراق وتأييد هذا الغزو علناً هذا من جهة اما من جهة أخرى فقد كانت الرياض قلقة من ان تتوتر علاقتها الاستراتيجية مع واشنطن فتكون قد خسرت أهم حليفة لها[35] .

وعلى العموم , أستطاعت السعودية اقناع واشنطن بجعل قطر نقطة الانطلاق لغزو العراق تجنباً لأثارة الراي العام الاسلامي والعربي والمحافظة على الدعم اللوجستي للقوات الامريكية , وقد قدمت الرياض للولايات المتحدة الامريكية وقتها الكثير من المساعدة والامداد المالي وذلك لان السعودية كانت تسعى للحفاظ على علاقتها الوطيدة مع امريكا , فكانت السعودية تخشى أن يقضي غزو العراق الى قيام نظام موال للغرب يجعل امريكا تستغني عن خدمات السعودية وخاصة ان واشنطن قد بدأت الحديث عن نشر الديمقراطية في المنطقة , الأمر الذي زاد من مخاوف السعودية , وفي حال لم يكن النظام العراقي الجديد موال للغرب فسيكون في الخندق الايراني – السوري , وفي كلتا الحالتين رأت السعودية أن طريق خلاصها يتمثل في تقوية علاقتها مع واشنطن وتقديم اكبر دعم للأمريكيين حتى تنال السعودية الثقة الامريكية[36] .

فخلال عملية غزو العراق عام 2003كانت قاعدة الظهران[*] ضمن القواعد والمنشأة التي استخدمت في عملية الغزو[37].

وبعد سقوط النظام السابق ومنذ الايام الاولى شاركت المؤسسة الحكومية السعودية في تقديم كل وسائل العون للشعب العراقي من مستشفيات جواله ومؤن غذائية وخدمات أخرى مجانية [38].

الإ أن العلاقات أخذت بعد عام 2003 مساراً سلبياً فقد بدا الكثير من الارهابيين السعوديين التدفق للعراق من أجل القيام بالعمليات الارهابية التي حصدت أرواح الاف العراقيين وأصبح الدور السعودي في العراق ضاراً , واوردت صحيفة الوطن السعودية ان عدد القتلى من (الجهاديين) السعوديين بلغ عام 2003 حوالي 2000 شخص , فيما اكد ستيفن شوارتز صاحب كتاب (وجها الاسلام) الاصولية السعودية ودورها في الارهاب , ان غالبية المقاتلين والانتحاريين الاجانب في العراق هم من أصول سعودية واشار الى ان 45% من المقاتلين الذين رصدهم الجيش الامريكي والقوات العراقية جاءوا من السعودية مقابل 15% من سوريا ولبنان و 10% من شمال افريقيا [39].

وقد اوردت وسائل الاعلام والمؤسسات الامنية الكثير من المعلومات التي تؤكد التورط السعودي في دعم الارهاب في العراق[40] .

ويبدو ان رجال الدين السعوديين متورطون في دعم الارهاب وتمويله في العراق .فقد كانت المؤسسات الدينية أحد أهم الأسباب التي جعلت المئات من السعوديين يذهبون الى العراق بحجة مقاتلة القوات الامريكية , وأن ائمة الجوامع كانوا غالباً ما يتطرقون للوضع في العراق والتحريض على القتال بحجة الجهاد واستعادة مجد الاسلام كما يدعون [41].

وفي الواقع، يعتقد الباحثين ان المؤسسة الدينية الرسمية في السعودية تخشى من تنامي النفوذ الشيعي في العراق لا نه سيؤدي الى تعاظم الدور الشيعي في المنطقة وتوسعه وان ذلك سيؤثر في شيعة السعودية وباقي دول الخليج،وهو ما حذر منه ملك الاردن عبد الله الثاني بان هنالك هلالً شيعياً سيظهر في المنطقة[42] .

من جانبها ذكرت الجهات السعودية أنها القت القبض على 6826 متسللا على الحدود بين البلدين ،وان جهات اخرى تستخدم الشباب السعوديين لتنفيذ عمليات العنف في العراق،بعد ان دخلوه عبر البلدان المجاوره[43].

وفي الواقع،أن ما يصعب انكاره وجود تساهل في السماح بتدفق الدعم المالي والبشري لتنظيم القاعدة والجماعات التكفيرية في العراق[44]

ويبدو أن الغزو الامريكي للعراق قد حقق فرصة تاريخية للسعودية للتخلص من تنظيم القاعدة الذي بدأ يضرب العمق السعودي وهذه الفرصة وفرت للسعودية ارسال هؤلاء الجهاديين للخارج والتخلص من المواجهة معهم من خلال فتاوي الجهاد التي يطلقها رجال الدين السعوديين لتنظيمات القاعدة بالذهاب للعراق لجهاد الامريكان [45].

2- العلاقات العراقية - السعودية في ظل الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003

تماشياً مع الوضع الجديد في العراق ولاسيما بعد عام 2003 دعمت السعودية للوهلة الاولى العراق الجديد بشكل رسمي من خلال مؤتمرات الدول المانحة وخلال اللقاءات المباشرة بين الطرفين ففي حزيران من العام 2003 جرى لقاء في شرم الشيخ على مستوى القمة بين الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن (2000-2008) وولي العهد السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز [46].

فضلاً عن قيام المملكة العربية السعودية بدعم حدودها مع العراق من أجل عدم عبور المتسللين الى العراق كجزء من سياستها في محاربة الارهاب [47].

وعلى الرغم من أن السعودية أبدت دعمها في بادئ الامر الإ أنها بقيت مترددة وغير متفاعلة مع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد الاحتلال الامريكي , ففي زمن الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي والذي قام بزيارة السعودية في 27 تموز 2004 اكثر من مرة كما انه يملك علاقات واسعة مع امرائها وبعض أجهزتها الحكومية , حيث لم تترجم هذه العلاقات على ارض الواقع بدعم حقيقي لحكومة اياد علاوي (2004-2005) ، بالرغم من تناقل وسائل الاعلام في ذلك الوقت لخبر تأييد المملكة العربية السعودية للعراق ودعمه اقتصادياً على شكل استثمارات , الإ أن شيئا من ذلك لم يحصل . ولم تتفاعل ايضاً مع الرئيس العراقي السابق غازي الياور[48] .

وازداد الأمر تعقيداً بترأس الحكومة العراقية ابراهيم الجعفري (2005-2006) خاصة بعد قضية رفض المملكة استقبال الحجاج العراقيين وما شهدته تلك المدة من تصعيد اعلامي من قبل الاعلام الرسمي السعودي ضد الجعفري وحكومته [49].

وعند اجراء أول انتخابات نيابية لانتخاب اعضاء الجمعية الوطنية ومجالس محافظات العراق في الثلاثين من كانون الثاني/يناير 2005 اشادت المملكة العربية السعودية بنجاح الانتخابات العراقية , معتبرة انها تشكل (خطوة مهمه) للشعب العراقي ((لاستعادته لكامل سيادته واستقلاله)) قالت المملكة في بيان لها انذاك ((تهنئ المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً العراق الشقيق على نجاح العملية الانتخابية)) وأضافت ان الانتخابات تعتبر خطوة مهمة في مسيرة الشعب العراقي السياسية نحو استعادته لكامل سيادته واستقلاله , وتابعت ((ونأمل ان تؤدي نتائج الانتخابات العراقية الى تحقيق المصالحة الوطنية التي تكفل وحدة واستقلال البلاد)) وعد عبد العزيز الفايز عضو مجلس الشورى السعودي ((ان الانتخابات العراقية خطوة ايجابية تساهم في الاستقرار السياسي في العراق))[50] .

وعند وصول نوري المالكي (2006-2014) رئيس الوزراء العراقي السابق الى الحكم قام بزيارة المملكة العربية السعودية في اوائل تموز عام 2006 في محاولة لبدء صفحة جديدة من العلاقات الإ أن زيارته لم تضع حلولاً للمسائل العالقة بين البلدين بالرغم من اعلان المملكة خلال المباحثات عن دعمها لمشروع المصالحة الوطنية سياسياً واقتصادياً , حيث أكد العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز بأن السعودية ستدعم العراق في شتى المجالات , فيما أكد المالكي أنه أتفق مع القيادة السعودية لبدء اجراءات التمثيل الدبلوماسي , مؤكداً ان العلاقات العراقية - السعودية تؤسس الى واقع جديد يخدم مصالح البلدين وشعبيهما , ويدعم مواقفهما المشتركة , كما قام العراق بدراسة مسودة اتفاقية قدمها الجانب السعودي لتحديد أطر التعاون المستقبلي.

بين البلدين وحسم ملف المعتقلين لدى الجانبين , وقد سبق للجانب السعودي ان قام بتسليم (16) عراقيا من المحكومين عليهم في السعودية كخطوة اولى باتجاه حسم هذا الملف , وتشير أحصائيات غير رسمية الى وجود (800) عراقي محتجزين في السعودية , فيما يصل عدد المعتقلين السعوديين في العراق نحو (100) معتقل ورغم كل هذه المعطيات لم تشهد العلاقات العراقية - السعودية تقدماً ملموساً ولاسيما في الجوانب السياسية [51] .

اذ لم تسير الامور في العراق وفق الهوى السعودي , لاسيما مع وصول حكومة نوري المالكي الى السلطة بعد انتخابات 2005 , اذ كانت تلك الحكومة غير منقادة للرياض ولا لواشنطن , الامر الذي كانت تعده السعودية نتاج تراخي واشنطن وعدم مبالاتها , ولهذا قررت الرياض الدخول مباشرة الى الساحة السياسية , بعد ان كان دورها يقتصر على المراقبة ودعم الامريكيين , واول ما قامت به السعودية هو الضغط على الحكومة العراقية واظهارها بمظهر غير شرعي في محاولة لايصال القوى المؤيدة للسعودية الى سدة الحكم في العراق [52] .

استمرت المملكة العربية السعودية على موقفها الرافض لاقامة علاقات دبلوماسية مع العراق فيما استمر العراق في محاولاته فتح حوارات مع المملكة العربية السعودية واقامة علاقات دبلوماسية معها , وقد نجحت الدبلوماسية في فتح سفارة لها في الرياض ففي 13 شباط 2007 قام وزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري (2003-2014) بزيارة الى المملكة العربية السعودية افتتح خلالها السفارة العراقية في الرياض بعد 17 عام من اغلاقها وقام خلال الزيارة بلقاء ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز ، ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل واشاد بموقف المملكة حيث ذكر قائلاً : "ان البلدين يحتاجان الى تحسين الجهود المشتركة لمكافحة المتشددين الاسلاميين" , واشار زيباري الى ضرورة دعم السعودية للعقد الدولي حول العراق وضرورة التنسيق في مجال مكافحة الارهاب وأكد زيباري رغبة العراق في تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية[53].

وعلى الرغم من، أن العراق أعاد فتح سفارته في الرياض في العام 2007 الإ أن السعودية رفضت اعادة افتتاح سفارتها في العراق أو تسمية سفير لها في بغداد , رغم تحسن الاوضاع الامنية التي كانت تعدها الرياض العائق الاساس امام اعادة أفتتاح سفارتها [54] .

وفي الواقع لم تقدم الرياض تفسيراً واضحاً ومبرراً لعدم اقامتها علاقات دبلوماسية واضحة مع الحكومة العراقية الإ أن المحللين السياسيين يعزونها لعدة أسباب منها أن السعودية تنظر الى التحول في العراق من منظار طائفي أي أنه انتقال للسلطة من نظام حكم سني الى نظام حكم شيعي , وأن هذا التحول الاستراتيجي هو ليس لصالحها لأنه سيؤسس لتحالف ايراني – عراقي , وربما تخشى السعودية أن الفتنة الطائفية التي حدثت في العراق ربما تنتقل اليها لوجود اقلية شيعية فيها , فضلاً عن ان هناك من يعتقد ان السلطة الحاكمة في المملكة العربية السعودية هي سلطة مرتبطة بالمؤسسة الدينية في المملكة والقائمة على الفكر الوهابي وهذا ما يمنع اي تقارب سعودي – عراقي [55] .

وعلى الرغم من، استتباب الوضع الامني في العراق حاولت الحكومة العراقية مرة اخرى فتح صفحة جديدة مع دول الجوار من خلال الزيارات التي قام بها المسؤولون العراقيون , وقد أختار رئيس الوزراء السابق نوري المالكي المملكة العربية السعودية كأول محطة له لأقامة علاقات دبلوماسية وتدشين عهد سياسي جديد. الإ أن السعودية بادرت برفض استقبال المالكي في الرياض مما أعطى أشارة سلبية للحكومة ودفع المالكي فيما بعد لاتهام الحكومة السعودية باتخاذ موقف سلبي من الحكومة العراقية , وقال : " ان جميع الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين العلاقات بين البلدين أصطدمت بالرفض من الجانب السعودي وانه لم تعد لدينا خطوات نخطوها ", لكنه أكد أن الاستعداد موجود والباب مفتوح لعلاقات طيبة وطبيعية ومتطورة , وأكد أن المؤشرات تؤكد أن الموقف السعودي سلبي من العراق وأن السعودية لم تسجل مواقف ايجابية

مع حكومة العراق عدا مؤشرات علاقات حسنة مع بعض القوى السياسية , وأكد أن هناك مساع عربية واقليمية ودولية لتحسين العلاقات وانها توقفت لقناعة الجميع بأنه لم تعد هناك فائدة منها[56].

الإ أن السعودية رفضت تصريحات المالكي ورد وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز على تصريحات المالكي بقوله :"أن المملكة تريد فقط ما هو في مصلحة العراق " ورفض قول المالكي بان السعودية تتخذ موقفاً سلبياً من العراق , وأكد نايف " المملكة لا تريد الا كل الخير والاستقرار لدولة العراق " وأن "المملكة تسير فيما يعود على مصلحة العراق وشعبه ورجوع العراق الى وحدته وسيادته , فيما اكد مسؤولون سعوديون أن الوضع الأمني في العراق هو العائق الرئيس امام الاستجابة للخطوات العراقية تجاه أستئناف العلاقات كاملة"[57] .

وامام ذلك الوضع , لم يكن امام السعودية سوى خيارين , الاول أن تفتح سفارتها وتظهر حسن النية في تعاملها مع العراق مع العمل بشكل غير علني لتغيير حكومة العراق المنتخبة وايصال افراد يعملون لصالح الرياض , والخيار الثاني أن تظهر عدائها للحكومة العراقية بشكل علني وهذا الخيار لم ترجحه السعودية كونه يمكن أن يتسبب بخسارة العراق نهائياً , وعدم قدرت السعودية على التأثير في الداخل العراقي , ولهذا سارعت السعودية الى فتح سفارتها في العام 2008 , واللأفت ان السعودية لم تكن حرة في أتخاذ هذا القرار بل كان للإدارة الامريكية دور كبير في ذلك الموضوع , فالسعودية ومنذ عام 2003 قررت ملاصقة المنافع الامريكية والعمل عليها سواء في العراق أو في غيره وذلك لكسب الدعم الامريكي[58] .

ومن الجدير بالذكر فقد وافقت السعودية في نيسان 2007 على شطب 80 % من ال15 بليون دولار ديون العراق المستحقة لها , ويذكر البعض ايضاً أن موافقة السعودية على هذه الخطوة كان بسبب ضغط واشنطن خاصة وان هذه الديون قديمة كما انها كانت ثمناً لحماية النظام السابق لها من ايران ابان الحرب العراقية – الايرانية في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي[59].

وفي الواقع كانت السعودية تخشى من جملة من المخاطر والتداعيات للوضع السياسي في العراق ويمكن تلخيصها في الآتي [60] :-

1-عودة العراق القوي : قد ترغب السعودية في عراق قوي نسبياً , يمتلك قوات عسكرية قادرة على ضبط الامن . لكنها بالتأكيد لا ترغب في رؤية عراق قوي وقادر على صد التدخلات في شؤونه , أو يمتلك من القدرة العسكرية لتشكيل قوة يحسب لها حساب في المنطقة وتهديد جيرانه كما كان خلال النظام السابق , ومنذ فترة طويلة تسيطر على المخيلة السعودية صورة العراق الذي يشبه بروسيا (الشرق العربي) اي الدولة العسكرية الاستبدادية التي تميل الى تهديد جيرانها بفضل جيشها القوي تقليدياً , وتكنوقراطيته القادرة , وقاعدته الصناعية .

2-الفيدرالية : تخشى السعودية من النموذج الفيدرالي والذي كان رائجاً بعد سقوط النظام السابق مما قد يؤديه من تأثيرات على وحدة السعودية نفسها , وتخشى السعودية من اي تقسيم للعراق قد يؤدي الى مطالبات مماثلة لتقسيم السعودية التي تتكون من المحافظات , مختلفة التقاليد والعادات والثقافات والتاريخ , والتي يعاني بعضها من درجات كبيرة من التهميش والفقر.وهناك خوف حقيقي في الرياض من ان ينتج الحكم الذاتي الاقليمي في العراق اتجاهاً مماثلاً في المملكة العربية السعودية وبالتالي اضعاف قدرة الرياض على الحفاظ على السيطرة المركزية السياسية .

3-التمكين القبلي : تعد القيادة السعودية ان مجالس الصحوة التي دعمتها ومولتها كقوة ضد القاعدة في العراق سيف ذو حدين , فهي من ناحية تمد النزاع الامني والسياسي للسعودية في داخل العراق , ولكنه في المقابل تشعر بالقلق وتسعى الى احتوائها بشكل دائم لان توسع ظاهرة سيطرة القبائل المحلية في العراق وتقويتها قد يؤدي الى تحريك القبائل في السعودية[61] .

وتزداد مخاوف العائلة المالكة السعودية من ان تقوم بعض القبائل السعودية العريقة التي لديها فروع مشتركة وامتدادات في العراق بتحدي سلطة ال سعود ومطالبتها بمزيد من الامتيازات السياسية والحقوق الاقتصادية في البلد. لذلك دفعت الرياض من أجل ادماج حركة الصحوة في قوات الامن العراقية وذلك للتخفيف من مبدأ حرية القبائل نفسها [62].

4-الارهاب : يخشى النظام السعودي عودة ظهور القاعدة في العراق , وعودة الارهاب الى ضرب السعودية كما حصل في السنوات الممتدة بين 2003-2007 لكن يرى بعض المتشددين في القيادة السعودية انه في حال تجدد الصراع الطائفي في العراق وبالرغم من خشية السعودية من تأثير الفوضى في العراق على أمنها الاقليمي فان تدفق العناصر المسلحة من السعودية الى العراق قد يخفف الضغط عن العائلة المالكة وثم قد يكون من المفيد تحمل بعض التداعيات [63].

وعلى العموم , حاولت السعودية التأثير على الوضع الداخلي العراقي ونشر الفوضى فيه تقويضا لحكومة المالكي واضعافا لنفوذها ولإظهارها على انها ضعيفة وغير قادرة على لـــم شمل العراقيين [64] .

بعكس ما قامت به خلال حكومة حيدر العبادي (2014-2018) فقد تبنت السياسة الخارجية السعودية مبدأ التقارب مع العراق والذي جاء متزامنا مع توجهات الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي وتوجهات فريق السياسة الخارجية العراقية لاسيما دور وزير الخارجية العراقي ابراهيم الجعفري في تبني سياسة الانفتاح على دول الجوار والتأكيد على ضرورة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية . [65] .

وارتقت العلاقات بين البلدين الى مستوى الزيارات الرسمية والتي ابتدأت مبكرا بعد تشكيل الحكومة العراقية والتي ابتدأها وزير الخارجية ابراهيم الجعفري في 11 ايلول 2014 ومن ثم رئيس الجمهورية فؤاد معصوم (2014-2018) في 11 تشرن الثاني 2014 ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري في 11 تشرين الثاني 2014 [66].وشهدت العلاقات السعودية العراقية تقاربا مهما اذا اعادت السعودية افتتاح سفارتها في بغداد في كانون الاول من العام 2015 ، وعينت عبد العزيز

الشمري سفيرا جديدا لها، وهو ضابط عسكري يحمل رتبة عميد وكان يشغل منصب الملحق العسكري بسفارة الرياض في ألمانيا. كما قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة السعودية في 21 تشرين الاول 2017 على راس وفد حكومي كبير ضم العديد من الوزراء ووكلاء الوزراء وعشرات المستشارين للتوقيع على اتفاقية التنسيق المشترك وحضر التوقيع كل من الملك محمد بن سلمان ووزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون[67].

ويبدو ثمة دوافع دفعت كلا البلدين لتحسين علاقتهما ببعضهما البعض فالسعودية تسعى الى استغلال فرصة توتر العلاقات الامريكية الايرانية بعهد الرئيس الامريكي ترامب،لعودة سياستها في أن تكون حاضرة في العراق ،وفق استحقاقات الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة بين الشعبين،وما تمليه مكانتها الدينية والسياسية،وإثبات قدرتها على التعامل مع المختلف معها مذهبيا.كما تأمل السعودية في استعادة ما تستطيع من نفوذ في العراق يحمي مصالحها وأمنها ،بعد أن غدا العراق ساحة شبه حصرية للنفوذ الايراني[68].

اما الحكومة العراقية فهي تسعى من خلال تطوير علاقتها مع السعودية الى الحصول على شرعية إقليمية فعالة في محيطها العربي،يحقق لها الاستقرار والمصالح المشتركة،ويمكنها من استقطاب الاستثمارات السعودية والعربية على السواء[69].

ثالثا:-مستقبل العلاقات بين البلدين

أن تحسن العلاقات العراقية- السعودية يمثل مطلباً مشتركاً بين البلدين لما في ذلك من منافع على شتى الصعد , فالمشتركات التي تجمع البلدين كثيرة جداً الا ان هناك مشكلة دائمة تصاحب العلاقات بشكل عام الا وهي اقتصار تلك العلاقات على الانظمة والربط بين علاقة الانظمة ببعضها البعض وعلاقة الشعوب فاذا تحسنت علاقة نظامين عربيين تتحسن العلاقات على كافة الصعد , واذا ساءت تغلق جميع الأبواب والنوافذ , وفي رأينا على الحكومتين العراقية والسعودية السعي الى بناء علاقات متميزة يمثل التواصل فيها لبنات الركيزة الاساس لها . فضلاً عن تطوير العلاقات الاقتصادية بالشكل الذي يرتقي الى مستوى المسؤولية بين البلدين. الى جانب ذلك فمن الضروري معالجة الملف الأمني لاسيما فيما يتعلق بتأثير السعودية في دعم الجماعات داخل العراق فامتناع السعودية عن تقديم الدعم المادي واللوجستي لتلك الجماعات من شأنها أن تعيد العلاقات بين البلدين الى طبيعتها .

ومما لاشك فيه، أن السعودية على قناعة تامة بأهمية العراق ودوره في المنطقة بوصفه يمثل عمقاً استراتيجيا مهماً لها والعكس صحيح ,ومن ثم فان هذه الرؤية ستسهم بشكل أو باخر في دعم وتعزيز العلاقة بين البلدين ولكن اذا ظلت السعودية منكفئة على نفسها بدون دعم حقيقي للعراق في المجالات كافة سيظل هناك حاجز نفسي وسياسي بين البلدين يعمل على أيجاد تقاطع شاسع في اتجاهات الساسة العراقيين والسعوديين فضلاً عن ذلك اذا لم يتم توقيف الاشارات الامنية من وجود تأثيرات سعودية في المشهد العراقي وظلت السعودية صامته عن أي تسلل من اراضيها فان ذلك سيخلق تاثير سلبي لدى الرأي العام العراقي الذي سيبقى يتحسس بشكل كبير من التاثير السعودي غير الايجابي في الساحة العراقية .

ومن أجل الارتقاء بعلاقة البلدين لابد من:-

1- إشاعة ثقافة الاعتدال والوسطية ولاسيما في مجال الدين وحث المؤسسة الدينية على الانفتاح على المذاهب الأخرى . والاعتراف بجميع المذاهب كمقدمة لمحاربة ثقافة التطرف والتكفير والقضاء على المنظمات الارهابية التي تتخذ الدين غطاء لها مثل منظمة القاعدة وغيرها من التنظيمات الارهابية .

2-فتح المعابر الحدودية بين البلدين وتنشيط التعاون التجاري وتسهيل دخول العراقيين وخروجهم من السعودية واليها .

3-عقد الاتفاقيات العلمية والثقافية وتنشيط الحركة العلمية والثقافية من خلال الاتفاقيات بين الجامعات العراقية والسعودية وفتح مجالات التعاون الاكاديمي بين البلدين .

4-عقد المؤتمرات العلمية والتعاون العلمي بين الجامعات من خلال التدريس والبحوث مما يسهم في تخفيف الاحتقان السياسي والطائفي بين البلدين

5-دعم الحكومات العراقية أمنياً من خلال تبادل المعلومات والتدريب اللوجستي وخصاصا في مجال مكافحة الارهاب .

الهوامش

1-علي محمد حسين العامري , اثر المتغير الايراني على العلاقات العراقية السعودية خلال حربي الخليج الاولى والثانية, مجلة دراسات سياسية , بغداد , بين الحكمة , العدد 20, 2012 ،ص 141.

2-جاسم محمد هايس , العلاقات العراقية – السعودية , اعمال المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة للمدة من 13-14 نيسان 2010 , جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي 2011 ،ص 311.

3-المصدر نفسه، ص 312.

4-المصدر نفسه، ص 312.

5-ميثاق خير الله جلود , مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي , مجلة دراسات اقليمية جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية , العدد 21 , كانون الثاني 2011 , ص 339.

6-المصدر نفسه ص339-340.

7-قحطان عدنان احمد , العلاقات العراقية – السعودية بعد العام 2003 وملامحها المستقبلية , مجلة دراسات دولية جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية , العدد 38 , تشرين الاول 2008 , ص90-91.

8-محمد علي تميم , العلاقات السعودية - المصرية 1952-1967 , بغداد , دارميز وبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع 2008، ص53.
9-المصدر نفسه ،ص53.
10-ميثاق خير الله جلود , مصدر سابق ،ص 340.
(*)في اطار التنسيق المشترك بين الولايات المتحدة وبريطانيا انزلت الولايات المتحدة الامريكية في قوة من مشاة البحرية في لبنان لحماية نظام كميل شمعون , في حين انزلت الحكومة البريطانية والامريكية في 17 تموز قوات عسكرية في الاردن , ثم شرعت الحكومتان البريطانية والامريكية في 17و21 تموز 1958 بأجراء مباحثات على مستوى وزراء الخارجية للاتفاق على صيغة التعامل مع النظام الجديد في العراق لمنع وقوعه -حسب زعمهم تحت سيطرة الجمهورية العربية المتحدة ،للمزيد ينظر محمد علي تميم،المصدر السابق،ص93.
11- محمد علي تميم , المصدر السابق , ص92.
12-جاسم محمد هايس , مصدر سابق، ص 312.
13-قحطان عدنان احمد , مصدر سابق ،ص91 .
14- محمد بن عبد الرحمن يونس العبيدي واخرون , العراق ودول الخليج العربي : دراسة في واقع ومستقبل علاقات العراق بدول الخليج العربي ,سلسلة شؤون اقليمية , العدد 33 , جامعة الموصل , مركز الدراسات الاقليمية , 2010 , ص14.
*اثناء اجتماع الدول العربية المنتجة للنفط في 17 تشرين الاول 1973 في الكويت تقدم العراق بمشروع في هذا الاجتماع يقضي بتأميم حصص الشركات الامريكية , غير ان المشروع العراقي واجه رفضاً قاطعاً من السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة واكتفى المجتمعون باتخاذ قرار يقضي بتخفيض تصدير النفط الى امريكا بنسبة 5% للمزيد ينظر ميثاق خير الله جلود , مصدر سابق ،ص 3.
15- المصدر نفسه ،ص 15.
16- محمد بن عبد الرحمن يونس العبيدي واخرون , مصدر سابق , ص 16.
17-جاسم محمد هايس , مصدر سابق ،ص313.
18-قحطان عدنان احمد , مصدر سابق ،ص 91.
19-علي محمد حسين العامري, مصدر سابق ،ص 148.
20-المصدر نفسه، ص 149.
21- قحطان عدنان احمد , مصدر سابق ،ص 91.
22- أنور مؤمن , السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز , مجلة أبحاث استراتيجية , المركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية العدد الثاني عشر , حزيران 2016 , ص107.
23- المصدر نفسه , ص 107 .
24- علي محمد حسين العامري , مصدر سابق , ص 149.
25- علي محمد حسن العامري , مصدر سابق , ص 149.
26- نايف علي عبيد , مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل, بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط 2 , ابريل/نيسان 2002 , ص 107 .
27- المصدر نفسه , ص 171.
28- قحطان عدنان احمد , مصدر سابق , ص 92.
29- قحطان عدنان احمد , مصدر سابق , ص 92.
30- جاسم محمد هايس , مصدر سابق , ص 313.
31- جاسم محمد هايس , مصدر سابق , ص 314 ؛ قحطان عدنان احمد , مصدر سابق , ص 93 .
32- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي واخرون , مصدر سابق , ص 19.
33- قحطان عدنان احمد , مصدر سابق , ص 93.
(*) وخلال السنوات ال12 (1990 – 2002) كان قد اعيد فتح مركز (عرعر) بين الحين والاخر للسماح للحجاج العراقيين بالدخول الى السعودية , للمزيد ينظر محمد عبد الرحمن يونس العبيدي , مصدر سابق , ص 19-20 .
34- المصدر نفسه , ص 93 ؛ محمد عبد الرحمن يونس العبيدي , مصدر سابق , ص 19 .
35- العلاقات السعودية - العراقية ومستقبلها في ظل التغييرات الاقليمية , نقلاً عن شبكة الانترنت الموقع www.aljazeera.net.p121.2
36- المصدر نفسه , ص13.
*تقع شرق المملكة العربية السعودية على بعد عشر كيلومترات من مدينة الظهران , وتشغل مساحة تقدر بحوالي (25) ميلا مربعاً وتعد هذه القاعدة اوسع قاعدة في المنطقة الواقعة بين القلبين الشرق الاقصى واوربا وشمال افريقيا , للمزيد ينظر ميثاق خير الله جلود , العلاقات العسكرية السعودية الامريكية , قاعدة الظهران الجوية انموذجاً , جامعة الموصل , مركز الدراسات الاقليمية , 15 ايار 2007 , ص64 – 65 .
37- ميثاق خير الله جلود , العلاقات العسكرية , المصدر نفسه , ص66.

38- حسين حافظ دهيب , العلاقات العراقية – السعودية بعد عام 2003 , المرصد الدولي , جامعة بغداد , مركز الدراسات الدولية , العدد السابع , ايلول 2008 , ص42 .
39- جاسم محمد هايس , مصدر سابق , ص314 .
40- المصدر نفسه , ص 314.
41- المصدر نفسه , ص 314.
42- المصدر نفسه , ص 315.
43- عبد الستار هادي عبيد الجنابي , افاق الدور الاقليمي للعراق بعد عام 2003 , جامعة العلوم الاسلامية العالمية , كلية الدراسات العليا , عمان , 26 اذار 2015 , ص 154.
44- عبد الستار هادي عبيد الجنابي , المصدر نفسه . ص 154 .
45- جاسم محمد هايس , المصدر السابق , ص315.
46- حسين حافظ وهيب , العلاقات العراقية – السعودية , مجلة دراسات سياسية , بيت الحكمة , بغداد , العدد13 , 2008 , ص 63.
47- المصدر نفسه , ص 64 .
48- ميثاق خير الله جلود , مصدر سابق , ص 350.
49- المصدر نفسه , ص 350 – 351.
50- جاسم يونس الحريري , العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الماضي , الحاضر , المستقبل 2003 – 2020 , جامعة البصرة , مركز دراسات الخليج العربي , 2012 , ص 327.
51- ميثاق خير الله جلود , مصدر سابق , ص 351.
52- العلاقات السعودية – العراقية ومستقبلها في ظل التغيرات الاقليمية , المصدر السابق.
53- جاسم محمد هايس , مصدر سابق ، ص 318.
54- المصدر نفسه , ص 318.
55- المصدر نفسه , ص318.
56- المصدر نفسه , ص319.
57- المصدر نفسه , ص319.
58- العلاقات السعودية – العراقية ومستقبلها في ظل التغيرات الاقليمية , مصدر سابق , ص13 .
59- حسين حافظ وهيب , مجلة دراسات سياسية , العدد 13,مصدر سابق,ص65.
60- حيدر علي حسين , مصدر سابق , العراق ودول الجوار ... اهداف ومصالح / الجامعة المستنصرية , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد الثالث والثلاثون , اذار 2011 , ص 17 .
61- المصدر نفسه , ص18.
62- المصدر نفسه , ص 18 – 19 .
63- المصدر نفسه , ص 19.
64- العلاقات السعودية - العراقية ومستقبلها في ظل التغيرات.... , مصدر سابق , ص 13 .
65- أنور مؤمن , المصدر السابق, ص 125.
66- أنور عادل محمد , العلاقات العراقية – السعودية , ارث الماضي ... وافاق المستقبل , مجلة ابحاث استراتيجية , مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية , العدد التاسع , ايار 2015 , ص 214.
67-العلاقات السعودية - العراقية..محطات التباعد والتقارب،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.aljazeera.net
68-تطور العلاقات السعودية العراقية/الدوافع والتحديات،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://fikercenter.com
69-المصدر نفسه.

المصادر

اولا:-الكتب

1- جاسم محمد هايس , العلاقات العراقية – السعودية , اعمال المؤتمر العلمي السابع لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة للمدة من 13-14 نيسان 2010 , جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي 2011.
2- جاسم يونس الحريري , العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الماضي , الحاضر , المستقبل 2003 – 2020 , جامعة البصرة , مركز دراسات الخليج العربي , 2012.
3- حيدر علي حسين , مصدر سابق , العراق ودول الجوار ... اهداف ومصالح / الجامعة المستنصرية , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد الثالث والثلاثون , اذار 2011.
4- عبد الستار هادي عبيد الجنابي , افاق الدور الاقليمي للعراق بعد عام 2003 , جامعة العلوم الاسلامية العالمية , كلية الدراسات العليا , عمان , 26 اذار 2015.

5- محمد علي تميم , العلاقات السعودية المصرية 1952-1967 , بغداد , دارميز وبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع ،2008.
6- محمد بن عبد الرحمن يونس العبيدي واخرون , العراق ودول الخليج العربي : دراسة في واقع ومستقبل علاقات العراق بدول الخليج العربي ,سلسلة شؤون اقليمية , العدد 33 , جامعة الموصل , مركز الدراسات الاقليمية , 2010.
7- ميثاق خير الله جلود , العلاقات العسكرية السعودية الامريكية , قاعدة الظهران الجوية انموذجاً , جامعة الموصل , مركز الدراسات الاقليمية , 15 ايار 2007.
8- نايف علي عبيد , مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل, بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط 2 , ابريل/نيسان 2002.

ثانيا:-المجلات

1- أنور عادل محمد , العلاقات العراقية – السعودية , ارث الماضي ... وافاق المستقبل , مجلة ابحاث استراتيجية , مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية , العدد التاسع , ايار 2015.
2- أنور مؤمن , السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز , مجلة أبحاث استراتيجية , المركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية العدد الثاني عشر , حزيران 2016.
3- حسين حافظ دهيب , العلاقات العراقية – السعودية بعد عام 2003 , المرصد الدولي , جامعة بغداد , مركز الدراسات الدولية , العدد السابع , ايلول 2008.
4- حسين حافظ وهيب , العلاقات العراقية – السعودية , مجلة دراسات سياسية , بيت الحكمة , بغداد , العدد13 , 2008.
5- علي محمد حسين العامري , اثر المتغير الايراني على العلاقات العراقية السعودية خلال حربي الخليج الاولى والثانية, مجلة دراسات سياسية , بغداد , بين الحكمة , العدد 20, 2012.
6- قحطان عدنان احمد , العلاقات العراقية – السعودية بعد العام 2003 وملامحها المستقبلية , مجلة دراسات دولية جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية , العدد 38 , تشرين الاول 2008.
7- ميثاق خير الله جلود , مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي , مجلة دراسات اقليمية جامعة الموصل مركز الدراسات الاقليمية , العدد 21 , كانون الثاني 2011.

ثالثا:-الانترنت

1- تطور العلاقات السعودية العراقية/الدوافع والتحديات،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://fikercenter.com
2- العلاقات السعودية - العراقية ومستقبلها في ظل التغييرات الاقليمية , نقلاً عن شبكة الانترنت الموقع
www.aljazeera.net.p121.2
3- العلاقات السعودية - العراقية..محطات التباعد والتقارب،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:
http://www.aljazeera.net